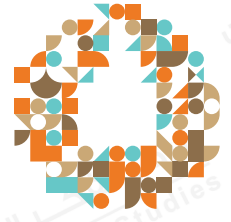


أوراق سياسية

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات  
Strategic Fiker Center for Studies



# الثقل الإقليمي لدولة سلطنة عمان

المقومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية



سهام الدريسي



مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات  
Strategic Fiker Center for Studies

## الملخص

تعرض هذه الورقة السياسية بالدراسة والتحليل لمستويات التموقع الإقليمي لدى دولة سلطنة عمان، ولكن لن تقتصر على عرض خيارات السياسة الخارجية للقيادة العمانية بقدر ما ستحاول التركيز على المقومات المؤثرة اقتصادياً وسياسياً، وأيضاً اجتماعياً، في صناعة سلوكها الدبلوماسي. ومن المهم أن ندرك الملامح المميزة للثقل الإقليمي لسلطنة عمان، ليس في ظل قدرتها على خلق التوازنات في علاقاتها بقوى دولية وإقليمية متصادمة والحفاظ عليها، بل أيضاً في افتكاكها للاعتراف الدولي بأهميتها كوسيط دبلوماسي استراتيجي في إدارة الأزمات. وعلى الرغم من أنها تعد من أقل دول الخليج ثراءً فموقعها الاستراتيجي، وامتدادها التاريخي، وعلاقاتها القوية بالقوى المتنافسة دولياً، بالإضافة إلى خيارات السلطان (قابوس)، جعلت للسلطنة -الدولة المنسية- حضوراً مؤثراً وصوتاً مسموعاً عربياً ودولياً.

وهكذا فإن ما يميز سلطنة عمان كقوة صغيرة، مقارنة ببقية الدول الفاعلة في المنطقة مثل السعودية أو إيران، قدرتها على تعديل التوجهات العامة للمشهد الإقليمي من خلال مبادرات الوساطة من جهة أولى، أو المراوحة بين التحالف والتصادم في إطار المساحات الضيقة لتحركها إقليمياً، من جهة أخرى.

ستسعى هذه الورقة لتفكيك أشكال التفاعل الديناميكية للدولة الصغيرة، من خلال تدارس حالة سلطنة عمان مع مشهد إقليمي محكوم بعلاقات معقدة ومتشابكة بين القوى المهيمنة، بالإضافة إلى انتشار مظاهر الفوضى والافتتال (اليمن/ سوريا..) خاصة لأن قيادتها تتميز بالعقلانية البراغماتية والقدرة على صناعة التوافقات، ومن ثم يمكن القول إن المنافسة الجيوسياسية المحددة بالمنطقة العربية فرضت على القوى الصغرى مثل سلطنة عمان، للحفاظ على تموقعها إقليمياً واستقلالية قرارها السيادي، تبني استراتيجيات جديدة للتحالف والانحياز، حيث راوحت خيارات السياسة الخارجية للقيادة العمانية بين الحيادية إزاء واقع النزاع بين القوى المنتفذة إقليمياً أو الانسحاب والاهتمام بالشأن الداخلي، ومن ثم فإن تحليل أبعاد ومستويات التموقع الإقليمي لسلطنة عمان يستوجب دراسة تصورات القيادة العمانية حول السلوك الخارجي الذي يبدو متحيزاً ومتفاعلاً بالضرورة إلى المصلحة العامة للدولة إلى جانب تأثيره بالديناميات المحركة للشأن الإقليمي والمشهد الدولي عموماً.

## المقدمة

يزداد الاهتمام الإعلامي بسلطنة عمان كلما اتخذت موقفاً مناهضاً للتوجهات العامة لدول المجلس التعاون الخليجي، أو رَأَسَتْ إحدى مبادرات إحلال السلام وتقريب وجهات النظر بين دول الجوار أو بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، ليخضع الحديث عنها فيما بعد داخل الدوائر السياسية الإقليمية والدولية.

وعلى الرغم من أنها تعد من أقل دول الخليج ثراءً (إلى جانب دولة البحرين<sup>1</sup>) فموقعها الاستراتيجي، وامتدادها التاريخي، وعلاقتها القوية بالقوى المتنافسة دولياً، جعلت للسلطنة- الدولة المنسية- حضوراً مؤثراً وصوتاً مسموعاً لقيادتها عربياً ودولياً. وفي ذات السياق يمكن القول إن العمق التاريخي لسلطنة عمان بوصفها إمبراطورية طالما زاحمت البرتغال والمملكة المتحدة على التمتع في منطقة الخليج العربي وشرق إفريقيا (القرن السادس عشر)، ومن قبل ذلك كان أهلها سباقون للإيمان بالرسالة المحمدية وانخرطوا في نشر الإسلام، وأنها تعرف لدى المؤرخين بتسمية (أرض الأمان)<sup>2</sup>، كل ذلك انعكس على السلوك السياسي لقيادتها؛ وبناء على ذلك أصبح العمق التاريخي لتقاليد العمل الدبلوماسي يتجسد إقليمياً من خلال سمات المقاومة لكل محاولات الوصاية الخارجية على القرار السيادي العماني، بالتوازي مع قدرة على احتواء الأزمات وإدارتها.

فرضت المنافسة الجيوسياسية المحتدة بالمنطقة العربية على القوى الصغرى مثل سلطنة عمان، للحفاظ على تموقعها إقليمياً واستقلالية قرارها السيادي، تبني استراتيجيات جديدة للتحالف والانحياز، حيث راوحت خيارات السياسة الخارجية للقيادة العمانية بين الحيادية إزاء واقع النزاع بين القوى المتنفذة إقليمياً، أو الانسحاب والاهتمام بالشأن الداخلي، ومن ثم فتحليل أبعاد التموقع الإقليمي لسلطنة عمان ومستوياته يستوجب دراسة تصورات القيادة العمانية حول السلوك الخارجي الذي يبدو متحيزاً بالضرورة إلى المصلحة العامة للدولة، إلى جانب تأثره بالديناميات المحركة للشأن الإقليمي والمشهد الدولي عموماً. تسعى الورقة إلى تغيير زاوية الاهتمام السائدة بسلطنة عمان، بصفتها دولة منضوية في مجلس التعاون الخليجي، إلى تفكيك وتحليل الديناميات التي أعطتها زخماً دولياً وثقلاً إقليمياً كقوة صغرى.

وتتقسم هذه الورقة إلى ثلاثة محاور كبرى؛ أولاً استعراض الخلفية التاريخية لسلطنة عمان، مع التركيز على أهميتها الاستراتيجية. ثانياً، التعرض للمقومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداعمة لتموقعها الإقليمي، وأخيراً، إعادة قراءة للسياسات الخارجية للقيادة العمانية وتأثيرها في مستقبل الدولة.

<sup>1</sup> Hossein Askari, Conflicts in the Persian Gulf: Origins and Evolution, Palgrave Macmillan, 2013.

<sup>2</sup> صالح الفهدي، القيم العمانية جوهر الشخصية العمانية، شرق غرب، 2 فبراير/شباط 2015.

<https://goo.gl/5wvrNs>

## المحور الأول: التموقع الإقليمي لسلطنة عمان بين الرمزية التاريخية والسياقات الدولية الراهنة

تتمتع سلطنة عمان بحضور إقليمي وقبول دولي بصفتها قوة صغرى تمتلك قيادتها السياسية (السلطان قابوس) علاقات دبلوماسية وتحالفات متينة مع أمريكا وبريطانيا ودول آسيا، بالإضافة إلى بعض دول الجوار الخليجي، وتخرط في تكتلات إقليمية كفاعل سياسي يتميز بالقدرة على استثمار شرعيته التاريخية لماضيه الإمبراطوري، بالإضافة إلى آليات الوساطة الدبلوماسية وإدارة الأزمات الدولية. وبناء عليه؛ يبدو أن القيادة العمانية، التي تختزل سلطنة عمان في شخصها منذ 1970، استطاعت إعادة إنتاج البعد الإقليمي لمواقفها وسلوكها الخارجي بانسجام وبراغماتية ملحوظة، مع إكراهات المشهد الدولي المحكوم بعلاقات العداء والتنافس بين حلفائها، على أسس التجذر التاريخي كقوة فاعلة بالمنطقة، وفي ذات الوقت حماية القرار السيادي وسياستها الخارجية من التبعية للقوى الكبرى (خاصة دول الجوار). من المهم التعرض لتطور التصور الوطني (العماني) للأهمية الإقليمية للسلطنة تاريخياً، ثم إلقاء الضوء على التغير الاستراتيجي في الخيارات الدبلوماسية العمانية إثر اندلاع ما يعرف بثورات الربيع العربي.

### 1- الملامح الأولية للإشعاع الإقليمي لسلطنة عمان تاريخياً

تعرف سلطنة عمان بتجزرها تاريخياً، ومساعي مختلف حكامها، منذ بداية التاريخ الإسلامي، في نشر التعاليم الدينية والتقاليد الثقافية للجزيرة العربية في آسيا والمناطق الشرقية والوسطى من إفريقيا، بالإضافة إلى انفتاح كبير على شبه القارة الهندية. ومن المهم أن نذكر هنا أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي للسلطنة قد منحها أهمية إقليمية ودولية، خاصة أن حدودها تفتح على إيران والعراق وآسيا وأوروبا، بالإضافة إلى قربها من كل دول الجوار الخليجي.

يمكن القول إن سلطنة عمان دولة ذات نظام ملكي/سلطاني، شهدت عملية إعادة بناء منظومة الحكم والبنى التحتية لاقتصادها مع الحاكم الحالي (السلطان قابوس) عندما تولى الحكم بعد والده في 1970، لتبدأ معه (فترة النهضة)<sup>3</sup>، بعدما عايش العمانيون سنوات متتالية من العزلة الإقليمية وأوضاعاً معيشية سيئة. وليس من الصعب ملاحظة أن السلطان قابوس تمكن من استرجاع ثقة العمانيين وتقويتها بشخصه وبالذولة، من خلال جملة المبادرات للتوجه نحو ترسيخ إصلاحات سياسية زادت ليس فقط من شعبيته بل أيضاً من مستويات المشاركة السياسية للمواطن العماني<sup>4</sup>.

<sup>3</sup> Valeri, Marc. Le sultanat d'Oman en quête d'un second souffle: Un régime aux prises avec la nécessaire diversification de son économie et l'émergence de revendications identitaires. Les Etudes du CERI 122. (2005) Paris: CERI.

<sup>4</sup> Valeri, Marc, Le sultanat d'Oman: Une révolution en trompe-l'œil. Paris: Karthala, 2007.

تاريخياً، لم تتبنَّ سلطنة عمان استراتيجيات الهيمنة والاستحواذ أو تغيير هوية الأقاليم (العربية/ الإفريقية/ الآسيوية) المنضوية تحت حكمها لقرون عدة لبناء مشروعها أو نواياها التوسعية، بل في الغالب فضلت أدوات القوة الناعمة؛ من تجارة، وعلاقات دبلوماسية، وخاصة الدعوة للدين الإسلامي، بالتوازي مع إعلاء مبادئ الحرية الدينية، لذلك فإن مفهوم التموقع الإقليمي لدى النموذج العماني لا يمكن اختزاله في الهيمنة العسكرية، أو الأطماع التوسعية، أو في مشروع قومي إيديولوجي، بل من الجدير إعادة قراءته كثقافة سياسية منغرس في الوعي المشترك يتمثل من خلاله النخبة والعامّة البعد الاستراتيجي لدولتهم، ومن ثم فإن رمزية التمثيل الذهني والعاطفي للسلطنة كقوة متجذرة تاريخياً في دائرة الجغرافيا السياسية تعطي زخماً لاستمرارية الصورة الإمبراطورية<sup>5</sup>، لا لدى الرأي العام الوطني فقط بل الإقليمي أيضاً، خاصة أن منطقة الخليج تتداخل فيها الحدود وتتشارك بالانتماءات القبلية والمرجعيات الثقافية. في الوقت نفسه، فرض هذا الوعي الجماعي بالأهمية التاريخية لسلطنة عمان تشديداً مستمراً من قبل القيادة العمانية والإعلام على الجمالية السياحية لمواقعها الأثرية وتنوع تراثها الديني، وتعزيز علاقتها الاقتصادية مع بقية الدول الآسيوية والخليجية والأوروبية.

لمفهوم التموقع الإقليمي معان جديدة مع النموذج العماني، تشمل التفاعل الثقافي والحركية الاجتماعية إلى جانب المعاملات الاقتصادية التي أهلتها للاندماج في دول الجوار دبلوماسياً واكتساب ثقة المجتمع الدولي.

وعليه، فإن التحولات الحاصلة في الجغرافيا السياسية للمنطقة (تكوين دولة الإمارات في 1971 التي كانت تعرف بساحل عمان/ ورسم الحدود في الخمسينات..) جعلت سلطنة عمان توازن بين نزاعاتها حول المناطق مع دول الجوار (اليمن/ الإمارات/ ثم زنجبار) بانفتاح سياسي كبير عليها، وبتعزيز مواقفها من قضية الحدود؛ بإمضاء اتفاقيات صلح إقليمية؛ فقد اختارت مسقط أن تستثمر مخزونها التاريخي الحضاري متجاوزة الحدود الترابية الجديدة لمجالها الجغرافي بالتركيز على ديناميكية إعادة التموقع الإقليمي من خلال معبر هرمز وحركة الهجرة، بالإضافة إلى خلق نوع من التوازن الداخلي بين المحلية والعودة بعيداً عن سياسات المجابهة أو الممانعة التي اتبعتها دول أخرى من المنطقة.

## 2- سلطنة عمان في سياقات المشهد الدولي الراهن

إن عملية بناء الدولة الحديثة في سلطنة عمان على جميع المستويات، منذ بداية 1970 تاريخ وصول السلطان قابوس إلى الحكم وإطلاق إصلاحات اقتصادية مبنية على عائدات النفط، قد عُدَّت من طرفه إعلاناً لعصر (النهضة) بعد مرور سنوات من التفكك من جراء حرب (ظفار)، وتعدد القلاقل السياسية في عهد السلطان الوالد (سعيد بن تيمور).

<sup>5</sup> Steffen Wippel (ed), Regionalizing Oman, Springer, 2013.

يمثل تاريخ وصول السلطان الحالي إلى الحكم، بعد الإطاحة بالسلطان الوالد في 1970، نقطة تحول مهمة وذات تغييرات جذرية، ليس فقط على السياسات الوطنية لسلطنة عمان أو على صورتها دولياً، بل أيضاً على تكون الهوية الوطنية ووحدها.<sup>6</sup>

يجدر بالذكر أن الكثير من العمانيين غادروا البلاد أو انخرطوا في حراك احتجاجي وتمرد بسبب حرب ظفار (1962)، وسياسة التنكيل التي اتبعتها سعيد بن تيمور ضد معارضيه خلال فترة حكمه، مما أثر بعمق وسلبياً في الهوية العمانية رغم تجذرها التاريخي، ومن المهم القول إن سلطنة عمان صارت دولة حديثة ذات حدود جغرافية واضحة منذ 1970 فقط، حيث إنها سابقاً أسست كإمبراطورية متغيرة الحدود ومتنوعة الانتماءات، بالإضافة إلى تمددها وتباين نفوذها وفق موازين القوة بحسب السياقات التاريخية المختلفة.

وفي هذا الإطار من المهم التعرض وبإيجاز إلى أسس النظام العماني الحالي، الذي تميز بالاستثمار الإيجابي في الهوية الوطنية برغم اختزال - حسب منتقديه - السلطنة في شخص السلطان قابوس.

**أولاً:** النظام السياسي العماني يركز بشكل شبه كلي على السلطة الشاملة للسلطان قابوس، الذي استطاع انتشار بلاده من دائرة المشكلات والأزمات الداخلية والعزلة الخارجية، خاصة بعد أن قضى على تمرد الجنوب في بداية السبعينيات.

يتمسك السلطان قابوس بسلطات واسعة تخوله تعيين الحكومة وحل مجلس الشورى المنتخب الذي بالأساس لا يتمتع بصلاحيات مناقشة قضايا الأمن القومي، والموارد الطاقية، والمواقف الدبلوماسية، أو إصلاحات منظومة الحكم.<sup>7</sup>

**ثانياً:** يمنع النظام العماني حق تكوين الأحزاب السياسية، رغم الإصلاحات السياسية الهيكلية والتوجه شبه الكلي نحو مدنية الدولة، أو تأسيس منظمات المجتمع المدني ذات الخلفية الحقوقية، حيث ازدادت بعد 2011 الممارسات التعسفية ضد النشطاء السياسيين وضد حرية التعبير (اعتقال عضو مجلس الشورى طالب المعمري في 2013 وإصدار حكم سجن 3 سنوات ضده بتهمة النيل من هيبة الدولة).

ولطالما وُصف السلطان قابوس بصانع التغيير ورمز النهضة العمانية منذ السبعينيات، ولكن التوليفة الفريدة بين السلطنة والدولة الحديثة خلقت تراكمات من السخط لدى كثير من فئات المجتمع العماني، بالإضافة إلى جملة من الفجوات والإخلالات ضمن منظومة الحكم، ولذلك نجد أن الشارع العماني قد تفاعل مع موجة ثورات الربيع العربي 2011، ونزل إلى الشارع للمطالبة بالقضاء على الفساد والمحسوبية

<sup>6</sup> Funsch Linda Pappas, Oman Reborn: Balancing Tradition and Modernization, Palgrave, first edition 2015.

<sup>7</sup> Valeri Marc, Simmering Unrest and Succession Challenges in Oman, Carnegie Endowment for International Peace, January 2015. CarnegieEndowment.org/pubs.

وإقرار إصلاحات جريئة تضمن المشاركة السياسية (الديمقراطية).

**ثالثاً:** إن نجاح الحركات الاحتجاجية في تونس ومصر في تغيير القيادات الحاكمة، وتحول مثيلاتها في سوريا واليمن بالإضافة إلى ليبيا إلى حروب أهلية وحروب بالوكالة، دفع بسلطنة عمان إلى مزيد من الانفتاح والتعاون مع دول الجوار الخليجي لاحتواء خطر انتشار الحراك الاحتجاجي في منطقة صحار مثلاً، حيث تلقت مساعدات مالية من الجانب السعودي والإماراتي لتجاوز تداعيات الأزمة.

وعلى الرغم من تعميق القيادة الحالية لأسس الوحدة الوطنية، بتجاوز الكثير من الخلافات الطائفية أو المناطقية والطبقية، أهدمت موجة ثورات الربيع العربي بعض مجموعات من المتظاهرين في مدينة صحار ضرورة الحراك الاحتجاجي تديداً بمظاهر التضيق السياسي وغياب رؤية إصلاحية لمنظومة الحكم التي وُصفت بالسلطوية، خاصة أن السلطان قابوس احتفظ بجميع الصلاحيات التشريعية والتنفيذية لشخص<sup>8</sup>. أظهرت الاحتجاجات الشعبية في مارس/آذار 2011 و2012، استجابة لدعوات الحشد التي أطلقها نشطاء سياسيون، أن البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام ليست محتاجة إلى المراجعات والإصلاحات فقط بل أنها أيضاً شديدة الارتباط والتشابه بدول الجوار. فقد وُظفت حالة الاستقطاب السياسي والإيديولوجي لتعديل مواقف المحتجين والحد من تأثيرها في الرأي العام الوطني في كل من البحرين وعمان، إلى جانب استراتيجية الالتفاف الخليجي-الخليجي لاحتواء الاحتجاجات، حيث تحصلت كلتا الدولتين على مساعدات مالية ضخمة من دول مجلس التعاون الخليجي<sup>9</sup>.

وفي ذات السياق تغيرت السياسة الخارجية لسلطنة عمان إثر موجة الاحتجاجات، حيث صارت أكثر براغماتية وقرباً من الخيارات الخليجية الكبرى، فقد قبلت هبات مالية من السعودية والإمارات بقيمة 10 ملايين دولار على الرغم من أنها لطالما تحاشت هذه المساعدات وتخوفت من تداعياتها على استقلالية قرارها السيادي، من ناحية أولى، وقبلت بالتدخل الخليجي في البحرين ضد قوى ثورية متهمه بتأجيج التعبئة الطائفية والولاء للجانب الإيراني، من ناحية أخرى<sup>10</sup>.

## المحور الثاني: تحليل القضية - الديناميات الدافعة نحو التموقع الإقليمي

### المقومات الاجتماعية الكبرى وتأثيرها في الصورة الإقليمية لسلطنة

تتميز البنى الاجتماعية في سلطنة عمان بالتنوع الإثني، اللغوي والديني. وقد حاولت القيادة العمانية، قدر الإمكان، استثمار مظاهر التعايش السلمي والعمق التاريخي لتركيبها المجتمعية لتسويق صورة مشعة

<sup>8</sup> Valeri Marc, Oman's mediatory efforts in regional crisis, Norwegian Peacebuilding Resource Centre, March 2014. www.peacebuilding.no

<sup>9</sup> Valeri Marc, Simmering Unrest and Succession Challenges in Oman, Carnegie Endowment for International Peace, January 2015. CarnegieEndowment.org/pubs.

<sup>10</sup> غنية عليوي، البحرين بين الكماشة وحلم الديمقراطية، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، شرق الكتاب، 2013.



إقليمياً ودولياً؛ فقد سخرت انفتاحها على التنوع الحاصل في تراثها الديني (الإباضية/...)، وقيم العيش المشترك، والترويج خاصة لخطاب تمكين المرأة، والمراهنة على التعليم، كمحاولات استراتيجية لتقديم صورة حديثة معاصرة للرأي العام الدولي في ظل انتشار سلوكيات التعصب والتشدد المذهبي بالمنطقة العربية

- تمكين المرأة: يراهن السلطان قابوس على مسألة تمكين المرأة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق المساواة، وضمان انخراطها الفعال في سياقات التنمية الوطنية بدرجات متقدمة عن بقية دول الجوار الخليجي، وصارت المرأة العمانية تمثل ما يناهز 30 بالمئة من القوة العاملة بالسلطنة، بالإضافة إلى تقلد أربع نساء لمناصب وزارية مهمة، ومنصب سفيرة بأمريكا، وكذلك أخريات في مناصب إدارية كبرى منذ 2003.

تعد سلطنة عمان سباقة -على الصعيد (الإقليمي-الخليجي)- في تعزيز ما يسمى بمشاركة المرأة في المجال السياسي، وتسهيل انخراطها داخل سوق الشغل، وفي سياقات تاريخية أخرى لا يمكن تجاهل الدور الرمزي للمرأة العمانية في الترويج لصورة إيجابية لسلطنة عمان منذ القرن السابع عشر، حيث اهتمت الأميرة سلمى بنت سعيد ابن السلطان سعيد<sup>11</sup> ذات الأصول العمانية الزنجبارية (إفريقيا) بالتوثيق لوطنها كقوة إقليمية من خلال كتبها، بعد أن تزوجت في ألمانيا واستقرت بها، ومن ثم من المهم الاستنتاج أن الماضي الإمبراطوري والسرديات المرافقة للسلطنة قد جعلت تقريباً كل فئات المجتمع العماني منخرطة بشكل طوعي في (تضخيم) الدور الإقليمي لدولتهم؛ لما عكسه في وعيهم الجمعي من اعتزاز بالهوية الوطنية.

- الحرية الدينية: تستمد سلطنة عمان إشعاعها الإقليمي والترحاب الدولي بتجربتها السياسية التي عززت التعددية المذهبية والطائفية دون مفاضلة أو اختلاق لمشاكل الاستقطاب الهوياتي، ورغم الكثير من الاستثناءات.

يبدو أن المجتمع العماني شديد التحصين ضد مسألة الاقتتال المذهبي أو النزاع السني-الشيوعي كما يحدث في كثير من دول الجوار، حيث استطاعت السلطة الحاكمة الاستمرار في حماية أمنها القومي والسلم المجتمعي من خلال دعمها لمسألة التسامح الديني والتواشج مع الحداثة وسياقات العولمة<sup>12</sup>.

يجدر بالذكر أن سيطرة المذهب الإباضي على المجتمع العماني والقيادات السياسية، واستقلالته تاريخياً في الحكم عن الدولة العباسية والعثمانية، جنب الصراعات الداخلية من أن تتصبع بالبعد المذهبي أو الطائفي، فاقترعت تلك الصراعات غالباً على التنازع حول المقاربات الدينية والنظرية لمفهوم الإمامة لدى الإباضية.

وتعايش المذاهب والإثنيات المختلفة بشكل سلمى بالسلطنة رغم وجود تصورات التمايز الاجتماعي داخل

<sup>11</sup> Steffen Wippel (ed), Regionalizing Oman, Springer, 2013.

<sup>12</sup> أحمد الإسماعيلي، التعددية الإثنية واللغوية والدينية في عمان وعلاقتها بالاستقرار السياسي، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، 2015.

الشارع العماني لشدة ترسخها في الذاكرة الجماعية، مثل الحضر ضد البدو، والعمانيين والزنجباريين. إلخ.

ولا شك أن غياب مشروع تسييس مسألة الصراع المذهبي، برغم أن الإباضية ذات دلالات سياسية وتمنح مشروعية الحكم للقيادة العمانية، قد ساعد السلطنة على إعادة بناء دولة مدنية تعزز مبادئ الحرية الدينية.

### المقومات الاقتصادية وتأثيرها في التموقع الإقليمي

مثمما سبق أن ذكرنا فالدولة الحديثة في السلطنة تبدأ مع حكم السلطان قابوس، خاصة أنه قد تسلم دولة شبه منهارا اقتصادياً، تعاني اضطراباً سياسياً وحرماً أهلية بمنطقة ظفار، بالإضافة إلى ضغوط أجنبية ونزاع مع دول الجوار حول السيادة الحدودية.

- ارتبطت رهانات إعادة بناء الدولة لدى القيادة الجديدة بالانفتاح على المجتمع الدولي، وإقامة علاقات دبلوماسية ذات مردودية على المجال الاقتصادي والتنموي في السلطنة<sup>13</sup>. وقد توجهت القيادة العمانية نحو السوق الإقليمية والدولية ليس بإنعاش علاقات التحالف التقليدية مع بريطانيا أو أمريكا وباقي الدول الآسيوية وإحيائها، بالإضافة إلى إبداء النوايا الحسنة للانفتاح على دول الجوار، بل أيضاً سعت القيادة نسبياً لاستثمار العائدات النفطية في تطوير سياسات التنمية الاقتصادية والخدمات والاجتماعية، لتصبح السلطنة مؤهلة لاستضافة الاستثمارات الأجنبية.

- أصبحت سلطنة عمان دولة تعتمد اقتصادياً وتنموياً على العائدات النفطية منذ اكتشافه في 1964، وخاصة في السبعينيات، حيث أعيد ترشيد المنظومة وهيكلتها على جميع المستويات، واستفادت القيادة الجديدة (قابوس) من ارتفاع أسعار النفط عالمياً في استقطاب الاستثمارات والعمالة الوافدة.

لم تؤد هذه الانتعاشة النفطية في السلطنة إلى إعادة توزيع العائدات المالية على مجالات التنمية وتحديث الدولة فقط، بل أيضاً ضمننت لها انخراطاً في المنظومة الإقليمية، وتمتعت بتمويلات تضخها الدول المصدرة للنفط مثل السعودية والعراق والكويت كمساعدات واستثمارات للدول الأفقر أو المدممة طاقياً في المنطقة العربية، بهدف تمويل المشاريع التنموية المحلية أو الإقليمية<sup>14</sup>.

- طورت القيادة العمانية رؤية استراتيجية لاقتصادها الوطني- رؤية عمان 2020- بالتركيز منذ التسعينيات على تعزيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي بما يخدم دوماً المصالح التنموية والاجتماعية للسلطنة، ولكن يبقى دوماً استضافة التمويل الأجنبي مشروطاً ومحدوداً؛ لأنه محكوم بتخوفاتها من التدخلات

<sup>13</sup> Phillips Sarah & Hunt Jennifer, 'Without Sultan Qaboos, We Would Be Yemen': The Renaissance Narrative and The Political Settlement In Oman, Journal of International Development, John Wiley & Sons Ltd, 29, 2017, 645-660.

<sup>14</sup> Talani Leila Simona, The Arab Spring in the Global Political Economy, Palgrave Macmillan, 2014.

الخارجية.

ترتبط سلطنة عمان باتفاقيات شراكة اقتصادية ومالية مع عدة أطراف دولية؛ مثل البنك الدولي، ومجلس التعاون الخليجي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة، إلى جانب المؤسسات التنموية العربية أو الإقليمية، ونتج عن سلسلة مشاورات مع صندوق النقد الدولي إقرار إجراءات واستراتيجيات عملية لتحديد سعر الصرف وآليات المراقبة للسياسات المالية والاقتصادية بالسلطنة؛ «لتعزيز مناخ الاستثمار والوضع التنافسي»<sup>15</sup>.

- يوفر مجلس التعاون الخليجي، بوصفه تكتلاً إقليمياً يحافظ على ركائز قوته الاقتصادية في ظل الأزمات المالية العالمية، لسلطنة عمان مستويات متقدمة من التعاون الفاعل والممنهج؛ من خلال مشاريع محلية أو إقليمية في مجالات حيوية مثل البنية التحتية، والاتصالات، وصناعة النفط والغاز، والسياحة.. إلخ<sup>16</sup>.

وقد استفادت سلطنة عمان من برامج التكامل الاقتصادي الخليجي، خاصة أنها استطاعت تحقيق بيئة أكثر استجابة لشروط الاستثمار الأجنبي، على مستوى التسهيلات البيروقراطية والمالية. ومن ثم فإن انصهار سلطنة عمان في أغلب التوجهات الاقتصادية الخليجية الكبرى ساعد على تحقيق (النهضة) التي عملت عليها القيادة العمانية منذ السبعينيات، وسهل تحقيق القفزة أو الطفرة التنموية وتعزيز ثقة المستثمرين بالسوق العمانية<sup>17</sup>، ومن ثم وبسبب هذا الطفرة في اقتصاد السلطنة على أساس مشاريع التكامل الخليجي، زادت أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة العربية وعالمياً؛ حيث أثبتت قدرتها على استقطاب العمالة الوافدة والاستثمارات بعد اعتمادها دبلوماسية اقتصادية طموحة براغماتية.

- تتخبط سلطنة عمان في الحرب الدولية على الإرهاب من خلال إقرارها لعدد من التشريعات والعقوبات المكافحة لظاهرة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وقد كونت (وحدة الاستخبارات المالية) في 2010 كهيئة مختصة في مكافحة الفساد. وزادت هذه الخطوات، التي تتبناها القيادة وتعدّها جزءاً من أمنها القومي، من انتعاش الاقتصاد العماني دولياً، على الرغم من أن هيئات الرقابة جميعها ذات صبغة بوليسية<sup>18</sup>؛ مثل شرطة عمان السلطانية، وجهاز الأمن الداخلي، ووزارة مكتب القصر السلطاني التي بدورها تخضع للسلطة المركزية (السلطان قابوس).

<sup>15</sup> Bertelsmann Stiftung Transformation Index (BTI) 2016, Oman Country Report, Gutersloh: Bertelsmann Stiftung, 2016. <http://www.bti-project.org>

<sup>16</sup> Pauceanu Alexandrina Maria, Foreign Investment Promotion Analysis in Sultanate of Oman: The Case of Dhofar Governorate, International Journal of Economics and Financial Issues, 6 (2), 392-401, 2016.

<sup>17</sup> Bertelsmann Stiftung Transformation Index (BTI) 2016, Oman Country Report, Gutersloh: Bertelsmann Stiftung, 2016. <http://www.bti-project.org>

<sup>18</sup> نفس المصدر.

هذا الترابط بين الرؤية الاقتصادية والتحديات الأمنية لا يعكس استثناءً داخل المنظومة العمانية بقدر ما يبرهن على تماهياها مع التجربة الخليجية القادرة على الدفع بالتنمية الاقتصادية (الاقتصاد الريعي)، والانخراط الفعال في المنظومة الليبرالية، على الرغم من التحديات الأمنية والاجتماعية (البطالة/ والطائفية/ والتطرف والإرهاب/ والاحتجاجات الشعبية/ والصراعات الإقليمية..). خاصة دون المساس بمشروعية القيادة السياسية واستدامتها.

يمكن القول إن النموذج الرأسمالي أعيدت صياغته بما يتناسب مع المنظومة السياسية، فميكانيزمات العلاقة بين الاقتصادي والأمني تتحكم فيها غالباً مصالح العائلة الحاكمة وعلاقتها<sup>19</sup>. ويرى العديد من المنتقدين للاندفاع الحكومي نحو حملة ضد الفساد (2013 - 2014) أنه ليس سياسة استراتيجية للدولة بل مجرد تحركات لإرضاء الرأي العام الوطني والمنظمات الدولية، خاصة في ظل غياب شبه كامل للاستقصاء الإعلامي أو تقارير هيئات مستقلة أو منظمات المجتمع المدني، حيث اعتُقل 40 موظفاً حكومياً ورجال أعمال، ومن بينهم محمد الخصيبي (الأمين العام السابق لوزارة الاقتصاد)، إلى جانب محمد علي جلفار (شركة إنشاءات ومستثمر دولي)<sup>20</sup>، دون المساس بكبار المسؤولين والمقربين.

- تركز الدبلوماسية الاقتصادية لسلطنة عمان على التنوع والانخراط في تكتلات إقليمية مثل منظمة التعاون الإقليمي لدول المحيط الهندي (Indian Ocean Rim Association for Regional Cooperation) التي وفرت لها البيئة الملائمة للانفتاح الإقليمي عبر التبادلات التجارية بضرورية جمركية متوازنة، إلى جانب تبادل اقتصادي وأكاديمي مع دول مثل الهند وباكستان.. إلخ<sup>21</sup>. ويتميز هذا التكتل الإقليمي بالمرونة وتعدد مجالات التعاون، وهو من ثم لا يقلص من ارتباطات سلطنة عمان بالمنطقة الخليجية أو العربية بل يدعم موقعها الجيوستراتيجي بمضيق هرمز المطل على المحيط الهندي بوصفه أحد أهم مناطق العبور تاريخياً وحالياً.

### الملامح الكبرى للأهمية الإقليمية لسلطنة عمان على مستوى العلاقات الخارجية

#### 1- سلطان عمان في منطقة الخليج العربي - التحالفات والتصادم

لطالما راهنت القيادة العمانية على تواصلها الإيجابي مع دول الجوار الخليجي، خاصة بانخراطها أو انضوائها الفعال اقتصادياً وأمنياً واجتماعياً في إطار منظومة التعاون الخليجي، إلا أنها استطاعت المحافظة على استقلالية شبه كلية على مستوى العلاقات الدبلوماسية.

<sup>19</sup> Kristian Coates Ulrichsen, The Political Economy of Arab Gulf States, The James A Baker Institute for Public Policy, 2015.

<sup>20</sup> Bertelsmann Stiftung Transformation Index (BTI) 2016, Oman Country Report, Gutersloh: Bertelsmann Stiftung, 2016. <http://www.bti-project.org>

<sup>21</sup> Steffen Wippel, Oman and the Indian Ocean Rim-Economic Integration Across Conventional Meta-Regions- in, Regionalizing Oman, Steffen Wippel (ed) Springer, 2013.

وقد ضمنت عضوية سلطنة عمان في مجلس التعاون الخليجي لها موقعاً إقليمياً متميزاً في المنطقة، خاصة أن السلطان قابوس حاول الدفع بمستويات التعاون نحو درجات أعلى من التنسيق الأمني. وقد تحمست القيادة العمانية إلى إنشاء مجلس التعاون الخليجي منذ البداية، واحتضنت العاصمة مسقط القمة التحضيرية الأخيرة (قبل الإعلان الرسمي عن إنشائه في مايو/أيار 1981)، وهو ما يؤكد اهتمامها الكبير بالاستثمار/ الانفتاح من الائتلاف الإقليمي الحاصل بين مختلف دول الخليج، ومن ثم ضمن هذا التوجه الجماعي نحو تفعيل الشراكة الخليجية صعود سلطنة عمان كعنصر فاعل في الوساطة الدبلوماسية وتقريب وجهات النظر، كما قلصت من حدة نزاعات حول بعض المناطق الحدودية مع بقية دول الجوار، خاصة دولة الإمارات المتحدة، بالإضافة إلى تزايد سلطة قابوس وإضفاء نوع من الكاريزما والزخم الإعلامي والسياسي على تحركاته ضمن هذه المجموعة الإقليمية لدى الرأي العام. وساعدت البرامج والمبادرات المنبثقة عن مجلس التعاون الخليجي المتعددة على تحسين الأداء الاقتصادي للحكومة العمانية، حيث تم الترفيع في مستويات وأشكال انفتاحها على السوق الإقليمية والدولية من خلال تسهيلات عدة؛ أبرزها إلغاء الرسوم الجمركية بين مختلف دول التعاون<sup>22</sup>.

- في مقابل هذا الدعم الخليجي للسلطنة لم تستحسن القيادة العمانية فكرة إقامة الاتحاد النقدي الخليجي بين مختلف دول مجلس التعاون في 2009، واستهجنت المقترحات الساعية لتبديله إلى اتحاد. وفي ذات الظرفية اختارت القيادة العمانية تقوية شراكتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية بإمضائها لاتفاقية التجارة الحرة، وهو ما عدّ انتهاكاً للقوانين الجمركية المتفق عليها في إطار مجلس التعاون الخليجي.

تعد العلاقة الترابطية بين سلطنة عمان والمنظومة الإقليمية المؤسسية للمجلس غير مبنية على استراتيجية الخضوع، نظراً لكونها أضعف اقتصادياً وعسكرياً، بل إنها تركز في الغالب على سياسات براغماتية (الربح والخسارة لا الولاء)، والدفع بالسلطنة نحو علاقات تحالف أو تصادم تضمن وترفع مستويات مكاسبها (السيادة الوطنية/ وبرامج التعاون/ والاستثمار/ واستقلالية السياسة الخارجية..). إلى الحد الأقصى. وليس من الصعب الاستنتاج أن التدخل السعودي المباشر<sup>23</sup> في الشأن العماني منذ ثلاثينيات القرن الماضي، وأيضاً خلال الخمسينيات، ونصرتهم لتمرد مدينة ظفار، ما زال ذا تأثير عميق

<sup>22</sup> جيفري مارتييني وآخرون، أفاق تعاون بلدان الخليج العربي، مؤسسة RAND، 2016. www.rand.org

<sup>23</sup> منذ نهاية القرن التاسع عشر ازداد الاهتمام السعودي بواحة البريمي التابعة لسلطنة عمان، ويتنازع عليها مشايخ ساحل عمان ومسقط بالإضافة إلى أئمة الإباضية وبريطانيا. وقد دخلت السعودية في دائرة التنافس حول هذه الواحة في 1793، وتواجهت عسكرياً مع آل بوسعيد في مسقط، وتواصل التدخل السعودي المباشر تاريخياً بعد انحساره مدة، حيث ظهرت المساعي للتمدد شرقاً. وتتجدد المواجهات والتحالفات في منطقة الخليج بعد اكتشاف النفط في أراضي عمان، وقيام انتفاضة لدى العديد من القبائل في 1950 ضد التدخل في شؤون إمارة عمان. وتمخض عن ذلك نزاع مسلح بين السعودية التي دخلت إلى واحة البريمي والمتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد بريطانيا الداعمة لمشايخ سلطنة مسقط وأبو ظبي (ساحل عمان سابقاً) لتسترجع الواحة في 1954.

في الذاكرة والسلوك السياسيين.

### العلاقات العمانية الإماراتية نموذجاً:

- توصلت سلطنة عمان ودولة الإمارات المتحدة إلى اتفاق شبه نهائي يحدد الخرائط المعتمدة لخط الحدود الممتد من شرقي (العقيدات) إلى (الدارة) على الخليج العربي في عام 2008، كتتويج للمفاوضات الدبلوماسية التي دامت عقوداً بين البلدين. وتنازع البلدان حول واحة البريمي، التي كانت بالأساس محل نزاع أيضاً بين دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية، وتتموقع جغرافياً على الحدود الشرقية لكلا البلدين، وكانت تضم قبائل تتحدر من الدول الثلاث الأنف ذكرها منذ القرن التاسع عشر. واشتدت حدة هذه الخلافات الحدودية في الخمسينيات من القرن الماضي، وأدت مسألة النزاع حول شرعية السيادة على واحة البريمي إلى تدخل (بعثة تقصي الحقائق) التي عينتها منظمة الأمم المتحدة لاستئناف المفاوضات بين سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية وتحسين العلاقات. وقد انتهى الصراع مبدئياً على واحة البريمي بإمضاء اتفاقية 1974 بين الجانب السعودي ونظيره الإماراتي، ليشهد في العقود الأخيرة مطالب إماراتية بضرورة مراجعة البنود ومخرجات الاتفاقية التي يرون أنها كانت في ظروف استثنائية (بناء دولة الإمارات وتوحيدها) وغير منصفة لهم على مستوى اقتسام آبار النفط والموارد المائية<sup>24</sup>. وقد نصت الاتفاقية (اتفاقية جدة في أغسطس/آب 1974) على تخلي الجانب السعودي عن واحة البريمي مقابل حصولها على منطقة خور العيديد (منطقة ساحلية بطول 25 كم وتقع بين أبوظبي وقطر)، أما الإمارات فقد مُنحت ست قرى بالواحة وتحصلت سلطنة عمان على ثلاث قرى فقط<sup>25</sup>.

من المهم القول إن هذه النزاعات الثنائية أو الثلاثية لم تؤثر كثيراً في سياسات التفاوض السلمي التي تتهجها القيادة العمانية، بل حافظت بشكل واضح على علاقات اقتصادية وتعاون سياسي ومستويات عالية من الانخراط في أجنادات مجلس التعاون الخليجي.

- وقد شهدت العلاقات الإماراتية-العمانية مراوحة بين التوتر الدبلوماسي والتعاون الاستراتيجي في السبعينيات من القرن الماضي، بمعنى أن الخلافات حول السيادة الترابية لبعض المناطق الحدودية قد أثرت في متانة العلاقات التاريخية بين البلدين، ورفضت القيادة العمانية تعيين سفير لها في أبوظبي. ولكن يجدر بالذكر أنه في ذات الفترة (1971 - 1974) شهدت مسقط دعماً دبلوماسياً ولوجيستياً من القيادة الإماراتية (الشيخ زايد) في الحرب الأهلية ضد مقاتلي (الجهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي) بمنطقة ظفار العمانية، لذلك يرى كثير من المحللين أن مطالبة القيادة العمانية بمنطقة حدودية (مسقط) تابعة لإمارة رأس الخيمة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 1977 وعدّها جزءاً من النطاق الجغرافي للسلطنة لا يعدو أن يكون إحدى استراتيجيات إعادة التمويع وخلق التوازن مع باقي دول الخليج الغنية، خاصة أن هذه المنطقة (تقريباً 10 أميال على ساحل رأس الخيمة) قد اكتُشف النفط فيها.

<sup>24</sup> Hossein Askari, Conflicts in the Persian Gulf: Origins and Evolution, Palgrave Macmillan, p 108, 2013.

<sup>25</sup> موقع العربية الإخباري، وزير إماراتي: نسعى لتعديلات جوهرية في اتفاقية الحدود مع السعودية، 19 يونيو/حزيران 2005، <https://goo.gl/cLrLdv>

وأظهرت تقارير مسربة لم تؤكد في تلك الفترة من الطرفين (الإماراتي/ العماني)، منشورة في صحيفة التايمز اللندنية (TIMES) بتاريخ 5 ديسمبر/كانون الأول 1977، أن كلا الطرفين أرسل قوات للمنطقة المتنازع حولها، كما أظهرت ذات التقارير حدوث اشتباكات مسلحة متفرقة.

وقد توجه الشيخ زايد بتاريخ 29 من ذات الشهر إلى العاصمة العمانية مسقط لاحتواء الأزمة وإجراء محادثات ثنائية للتقليل من حدة الخلاف الحاصل، كما تواترت المفاوضات الدبلوماسية حول هذا الملف بين الطرفين إلى حدود 1979 حيث استطاعوا التوصل إلى حلول مشتركة بمساعي وساطة أطلقها الشيخ راشد آل مكتوم (حاكم دبي).

- لم تنته بشكل كلي الخلافات حول السيادة الترابية لبعض المناطق رغم التسويات التي حصلت في بداية القرن الحالي، فمثلاً ما زالت دولة الإمارات المتحدة تعد محافظة مسندم العمانية منطقة مفتحة من الجانب العماني. وفي الغالب يثير التقارب القبلي ومشاكل الانتماء الجغرافي مخاوف الطرفين؛ حيث عزلت القيادة الحاكمة بإمارة أبو ظبي المنتسبين إلى الجيش من ذوي الأصول العمانية في 2008، في إطار ما يعرف بحملة تطهير القوات المسلحة والأجهزة الأمنية<sup>26</sup>.

- أنشأت دولة الإمارات المتحدة مع جارتها سلطنة عمان سوراً للحد من ظاهرة التهريب والهجرة غير الشرعية في 2010، وهو ما أثار حالة من التوتر الدبلوماسي بين الطرفين انتهت حدها بتدخل ووساطة كويتية في 2011، ولكن يمكن القول إن إحياء ديناميكيات الصراع (الخفي) بين الطرفين إقليمياً قد ازدادت حدها مع اندلاع ما يعرف (بالربيع العربي) في 2011 بمنطقة صحار العمانية (بالتوازي مع باقي ثورات الربيع العربي)، حيث اتهمت مصادر إعلامية وسياسية القيادة الإماراتية بتمويل الحراك الاحتجاجي<sup>27</sup>، أما القيادة الرسمية فقد أكدت تورط نظيرتها الإماراتية في عملية تجسس على أراضيها، والتخطيط لعملية إطاحة و انقلاب على القيادة العمانية الحالية.

- وتتواصل العلاقات الفاترة بين الطرفين منذ كشف السلطات العمانية عن شبكة تجسس إماراتية تابعة لجهاز أمن الدولة، واتهمتها باستهداف استقرار نظام الحكم والمؤسسة العسكرية في السلطنة، إلى جانب اتهامات لها أيضاً بمحاولات ممنهجة للتغلغل في الداخل العماني؛ من خلال عمليات شراء مكثفة للأراضي، وتأسيس علاقات قوية مع قبائل شمال السلطنة (الحدود الإماراتية) خاصة بمحافظة (مسندم) العمانية التي تطل على مضيق هرمز<sup>28</sup>.

<sup>26</sup> عماد عبد الهادي، هل انتهت الأزمة بين عمان والإمارات؟ مركز الجزيرة للدراسات، 6 مارس/آذار 2011، <https://goo.gl/6SmkMT>

<sup>27</sup> مارك فاليري، تفاقم الاضطرابات وتحديات الخلافة في عمان، 28 يناير/كانون الثاني 2015، <https://goo.gl/yUvxCR>

<sup>28</sup> ميرفت عوف، لماذا قد تريد الإمارات إشعال الساحة العمانية الآن؟ موقع ساسة بوست، 23 ديسمبر/كانون الأول 2017، <https://goo.gl/Q16VpR>

يمكننا في هذا السياق أن نتحدث عن تهديد اختلال التوازنات الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي لسلطنة عمان، خاصة مع اندلاع الحرب الأهلية باليمن، وتدخل قوات التحالف الخليجي لدعم شرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي.

رفضت سلطنة عمان الانضمام إلى التحالف الخليجي (الإمارات/ السعودية/ قطر) في اليمن، على الرغم مما تمثله لها من عمق حيوي واستراتيجي لأمنها القومي، لتشتد المخاوف من التغلغل الإماراتي بالمحافظات اليمنية الشمالية (خاصة محافظة المهرة على الحدود العمانية) ولا سيما بعد أن صرح السفير الإماراتي بواشنطن بتورط الحكومة العمانية في دعم الحوثيين. وتتزاحم الدولتان على احتواء المحافظة من خلال حملات تجنيس لسكان المناطق اليمنية الحدودية، وقد أنشأت الإمارات معسكراً لقوات (النخبة المهرية)، بالإضافة إلى مساعدات إنسانية قدمها الهلال الأحمر الإماراتي، فضلاً عن سيطرة شبه كاملة على الموانئ بالمناطق الجنوبية اليمنية، وكذلك استثمارات ضخمة من شأنها «تطويق السلطنة بشكل استراتيجي»<sup>29</sup>.

- أسهمت الأزمة الدبلوماسية الخليجية (2017) في زيادة الغموض بخصوص السيناريو المستقبلي لعلاقات سلطنة عمان بدول منطقة الخليج العربي، فقد اتسم موقفها بالحياد (المشبهه)؛ رفضاً للقرار السياسي الخاص بمقاطعة دولة قطر (من طرف السعودية، ومصر، والإمارات، والبحرين)، وانحيازاً للموقف القطري<sup>30</sup>؛ فمنذ بداية الأزمة الخليجية سعت سلطنة عمان لتمتين علاقاتها بالجانب القطري؛ بزيارة لوزير خارجيتها للدوحة، ثم فتحت خطين ملاحين بين ميناء حمد وميناءي صحار وصلالة، وتسعى حالياً القيادة العمانية للوساطة بين مختلف الأطراف (خاصة مصر وقطر) لتطويق الأزمة قبل انعقاد القمة العربية في الرياض في شهر مارس/آذار المقبل.

## 2- علاقات التعاون دولياً

- إن العلاقات العمانية الأمريكية تتميز بالتعاون والتطور الحيوي نحو شراكة استراتيجية طويلة الأمد، بدأت منذ توقيع اتفاقية الصداقة بين البلدين في 1833، على جميع المستويات. وبالرغم من علاقاتها الوطيدة مع إيران ترتبط عمان باتفاقية التجارة الحرة مع نظيرتها الأمريكية، وهو ما ساعدها على تنويع مصادرها الاقتصادية والمالية في ظل منشأتها النفطية المحدودة، وهذه العلاقات الثنائية المتينة تعد امتداداً أو تناغماً مع التقارب العماني-البريطاني الذي لم ينته مع الانسحاب العسكري للقوات من القواعد العمانية في 1977، بل عززت اتفاقيات التعاون الأمني بين الأطراف الثلاثة في 2001 لتصبح

<sup>29</sup> ميرفت عوف، ماذا قد تريد الإمارات إشعال الساحة العمانية الآن؟ موقع ساسة بوست، 23 ديسمبر/كانون الأول 2017، <https://goo.gl/Q16VpR>

<sup>30</sup> ساسة بوست، (الضرب تحت الحزام).. كيف تحارب عمان سياسات السعودية والإمارات؟ 17 فبراير/شباط 2018، <https://goo.gl/SFtT87>



السلطنة ذات موقع متقدم لدى الحلفاء الغربيين.

- وفي ذات السياق تحاول عمان المراوحة بشكل براغماتي بين مصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية وتلك التي مع إيران، خاصة في وقت اندلاع الأزمات الدبلوماسية بين الدولتين بسبب البرنامج النووي الإيراني.

يتعاون كلا البلدين عسكرياً، خاصة على مستوى اتفاقيات التسليح مع الجانب الأمريكي، وتدريب عناصر من القوات الأمنية العمانية؛ وتخرط في مبادرة أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية (حوار أمن الخليج) (Gulf Security Dialogue) بقيمة مبيعات أسلحة تناهز 20 بليون دولار لاحتواء الخطر الإيراني؛ وتتعاون سلطنة عمان مع القوات الأمريكية في حربها الدولية على الإرهاب، وبعبارة أوضح مكنتها من تسهيلات لمواجهة تنظيم القاعدة وطالبان، ولكن في ذات الوقت أربكتها فوضوية النظام الدولي التي أقرها الرئيس الأمريكي بوش ضد نظام صدام حسين وإيران بعد ضربات 11 سبتمبر، وحدثت من خياراتها الدبلوماسية.

إن معضلة تحقيق التوازن في العلاقات الخارجية تعدها القيادة العمانية من أبرز تحدياتها، وأكبر رهانات استمرارية وجودها على الساحة الدولية كقوة صغرى، لذلك تحاول التفاعل مع حدة الصراعات الإيديولوجية الدولية بالدفع بالسلطنة كفضاء بديل للتواصل والتفاوض بين القوى المتنازعة وحليف (صديق) و(مساعد) للجميع على إعادة تنظيم المشهد الدولي.

- استطاع السلطان قابوس إرساء علاقات متينة على مستوى التقارب الدبلوماسي وكذلك التعاون السياسي مع بقية الحكام العرب منذ تسلمه الحكم، حيث بدا واضحاً، ومنذ السنة الأولى من حكمه، أنه يؤسس لسلوك خارجي أكثر انفتاحاً مع كل دول المنطقة<sup>31</sup>. وكذلك تخرط القيادة العمانية بشكل كامل وفعال في مبادرات إرساء السلام بمنطقة الشرق الأوسط، وتتعامل من دون تحفظ مع بعض القيادات السياسية الإسرائيلية<sup>32</sup> (استضافت الوزير الأول الإسرائيلي (إسحاق رابين) في 1994 وبعد سنتين شمعون بيريز). ويجدر بالذكر أن عمان حافظت مراراً على سياسة عدم المقاطعة على خلفية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، حيث رفضت قطع العلاقات أو انتقاد اتفاقية السلام التي أمضتها مصر مع إسرائيل في 1979، ولكنها أغلقت مكاتبها التجارية بإسرائيل إثر الانتفاضة الفلسطينية عام 2000.

- تتميز العلاقات العمانية الإيرانية بالتقارب والانسجام على عكس التوتر الدائم والتراشق السياسي بين إيران وبقية دول الخليج، بالأخص السعودية، وأسست علاقات التعاون مع النظام الإيراني منذ عهد الشاه وتواصلت رغم مؤاخذات دول الجوار.

<sup>31</sup> Kechichian, Joseph A., Oman and the World: The Emergence of an Independent Foreign Policy, Santa Monica, RAND, 1995.

<sup>32</sup> Steffen Wippel (ed), Regionalizing Oman, Springer, 2013.

وما زالت القيادة العمانية تحرص على هذه العلاقات الدبلوماسية المتميزة دون تخوفات من تمدد الخطر الإيراني في المنطقة ومن سيادة السلطنة، كما لا تنكر الدعم العسكري للشاه ضد ثورة (اليسار العماني) (1964-1975) المندلعة في منطقة ظفار<sup>33</sup>.

أمضت عمان اتفاقية أمنية مع السلطة الإيرانية في 2010، وهو ما يعزز التعاون العسكري بين البلدين. يمكن القول إن السلطان قابوس يتبع سلوكاً سياسياً خارجياً يتعارض في كثير من الحالات مع التوجه العام لدول الخليج وبقية الدول العربية، بمعنى أن القيادة العمانية أنشأت علاقات تواصل استثنائية مع دولة إيران، ليس فقط بالشكل الذي لم يؤثر في تحالفاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، بل أيضاً منحتها دور الوساطة في الأزمات الدبلوماسية بين إيران وبقية الدول العربية أو الغربية، كما عززت موقعها كدولة ذات حياد إيجابي وبراغماتي.

استطاعت القيادة العمانية أن تؤدي دور الوساطة لاسترجاع مجموعة سجناء إيرانيين لدى الإدارة الأمريكية أسروا على هامش حرب الخليج (1987 - 1988)، كما تدخلت في 2010 لدى القيادة الإيرانية لإطلاق سراح مواطنة أمريكية (سارة الشroud) حاولت التسلل عبر الحدود العراقية. كما أن هذه العلاقات الاستثنائية تتوج اقتصادياً باتفاقيات تبادل وشراكة (خاصة الاستثمار في الغاز العماني)، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة التجارة الموازية (تهريب السلع).

- تتميز العلاقات العمانية الهندية بالتجذر التاريخي والاستمرارية، حيث أسهمت الحركة التجارية البحرية في إنعاش التبادل الثقافي والحضاري بين المنطقة العربية والمناطق الهندية التي تعززت بعد انتشار الإسلام في القارة الآسيوية، وتعمقت علاقات الترابط بين مسقط والهند خاصة في عهد الاستعمار البريطاني<sup>34</sup>، وحافظت على الحضور الدبلوماسي في مسقط بعد الاستقلال عام 1947، وتبادل الزيارات الرسمية.

وتمثل أقلية البلوش ذات الأصول الهندية والآسيوية الأغلبية في الجيش العماني سابقاً، حيث استقطبت في عهد السلطان سعيد بن سلطان إلى أواخر حكم السلطان سعيد بن تيمور (1970). تدريجياً تطورت العلاقات العمانية-الهندية اقتصادياً، خاصة أن مسقط تستقبل منذ التسعينيات العدد الأكبر من المهاجرين ذوي الأصول الهندية في جميع المجالات: الطبية، والأكاديمية، والهندسية.. إلخ. إن العلاقة بين عملية استقبال العمالة الهندية والتموقع الإقليمي لسلطنة عمان تعبر عن قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي وعصرنة البنية الاقتصادية للدولة دون ارتهان السيادة السياسية أو الاقتصادية لدولة عربية، لأن القيادة العمانية تخوفت مثلاً من هيمنة العنصر المصري (العمالة) على ثقافة المجتمع.

<sup>33</sup> Steffen Wippel (ed), Regionalizing Oman, Springer, 2013.

<sup>34</sup> Steffen Wippel (ed), Regionalizing Oman, Springer, 2013.

## المحور الثالث: الاستراتيجيات الحكومية للتموقع كقوة إقليمية

### استراتيجيات صناعة الصورة الإقليمية لسلطنة عمان

تروج القيادة العمانية لصورة مشرقة ومضيئة لسلطنة عمان إقليمياً ودولياً؛ باعتماد رؤية استراتيجية واضحة، ذات أهداف طموحة تدور في الغالب حول تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم. وفي هذا السياق فإن المبادرة المدعومة حكومياً وإعلامياً (Brand Oman) تظهر مقاربة السلطة في ربط مستويات التنمية الاقتصادية بالصورة التسويقية للسلطنة كدولة شريكة لأغلب القوى المتمركزة بالمنطقة، وتمتلك مجتمعاً يراوح بين الأصالة والحداثة.

- أولاً: استراتيجية المروحة بين الحداثة والتراث: تشدد سلطنة عمان في حملاتها الترويجية المباشرة على السياحة وعلى تفاعلها الإيجابي مع تاريخها المتجذر الذي ما زال يؤثر في شخصية المجتمع العماني (الأصالة/ البساطة/ مضياف/ منفتح..) من متاحف، ومناطق أثرية، وسياحة بحرية، والخط العربي، ومناظر طبيعية، في إطار رأي عام دولي محكوم إلى حد كبير بالأفكار النمطية حول منطقة الخليج (الانغلاق/ انعدام الحريات الشخصية..).

- ثانياً: استراتيجية البديل المختلف: سعى السلطان قابوس منذ الشهور الأولى لحكمه إلى تدعيم مكانة السلطنة في المنطقة العربية، وإعادة ترميم علاقات التحالف التقليدية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية؛ بانتهاج سياسة القطيعة الانتقائية مع الماضي (فترة حكم السلطان الوالد)، وتؤكد هذا التوجه الانتقائي عندما تطور التركيز الحكومي على إعادة إحياء الرموز الوطنية والمهرجانات أو الاحتفالات ذات البعد التاريخي<sup>35</sup>، أي إن القيادة العمانية استثمرت ثراء المخزون الثقافي- التاريخي لتقدم نفسها دولياً كبديل مختلف عن القيادة السابقة، بل أيضاً كبديل متميز عن بقية دول الجوار التي يسعى أغلبها لفرض نفوذها، في حين أن السلطنة تركز على تنمية الاعتزاز بالشخصية الوطنية مع الانفتاح على الآخر، بعيداً عن ممارسات القوة أو الإقصاء<sup>36</sup>.

- ثالثاً: تجدر الإشارة إلى أن تحديد هوية الحليف والعدو (المحتمل) على مستوى العلاقات الخارجية يركز على تداعياتها على الأمن القومي العماني والمصالح التنموية للدولة.

- رابعاً: وخلافاً لما هورائج حول السياسة الخارجية أنها لا تحركها الإيديولوجيا، فإن القراءة المتعمقة في المواقف الإقليمية للقيادة العمانية تظهر أنها تُبنى في الغالب على التمايز عن الرؤية السعودية وما تستبطنه من تقوية للمشروع السني (الوهابي) ضد المشروع الشيعي (الصفوي/ الإيراني)، كما يحلو لكثير

<sup>35</sup> Funsch Linda Pappas, Oman Reborn: Balancing Tradition and Modernization, Palgrave, first edition 2015.

<sup>36</sup> Valeri Marc, Oman's mediatory efforts in regional crisis, Norwegian Peacebuilding Resource Centre, March 2014.

من المحللين توصيف الصراع بين الطرفين<sup>37</sup>.

### التسويق لصورة (السلطان القائد) واختزاله لدلالات مفهوم (الوطن)

يحظى السلطان قابوس بالشرعية السياسية والملكية، خاصة أنه ينحدر من أسرة حكمت سلطنة مسقط وعمان منذ القرن الثامن عشر، التي عززها ليس فقط بالسيطرة شبه التامة على جميع صلاحيات إدارة الشأن العام ودواليب الدولة، بل أيضاً بسبب شعبيته التي استطاع اكتسابها نتيجة الطفرة التي حققتها السلطنة منذ بداية حكمه.

يمكن القول إن النجاحات التي تحققت على مدار هذه العقود الأربعة في مسار بناء الدولة، رغم إخلالات أو نقائص احتج ضدها مؤيدو (الربيع العماني) في 2011، قد ارتبطت أو اختزلت في شخص (السلطان قابوس) إلى درجة أنه صار مرادفاً للسيادة الوطنية والدولة لدى الرأي العام، وأيضاً الدوائر السياسية الوطنية والأجنبية<sup>38</sup>.

- يبدو أن القيادة العمانية عملت بشكل ممنهج على تفكيك روابط العصية العشائرية أو المناطقية، من خلال التركيز على الوحدة الوطنية، وتضخيم صورة السلطان قابوس ونجاحاته، الذي بدوره يمثل كل دلالات الدولة العمانية الحديثة (تاريخها/ ملامحها/ الطفرة..)، ويختزل رمزيات الهوية الوطنية (الوحدة/ الانفتاح..).

- لفت الحراك الاحتجاجي في العاصمة مسقط، وبالأخص بمحافظة صحار، على هامش ما يعرف (بالربيع العماني)، في فبراير/شباط 2011، أن القيادة العمانية تعيش مأزق الشرعية، وأيضاً تشكياً في سياساتها المعتمدة في مجالات التشغيل، والعدالة الاجتماعية، والقضاء على الفساد، وإرساء قواعد الممارسة الديمقراطية<sup>39</sup>. يمكن القول إن كاريزما القيادة العمانية كشخصية تحتكر التاريخ (السلطاني) بعمان قد بدأت تفقد رمزيتها لدى جزء كبير من الشعب العماني، الذي بدوره يعايش تغيرات وتحولات جذرية في طريقة تفكيره في ملامح المشهد السياسي العماني ما بعد قابوس.

### الاستشراف

#### دور الوساطة الدبلوماسية في ظل الخلافات الحادة بين بعض دول الخليج

شُكل مجلس التعاون الخليجي في 1981 لمجابهة الخطر الإيراني وحالة الفوضى وإخلالات على مستوى توازنات القوى بعد اندلاع الثورة الإيرانية ونشوب الحرب العراقية-الإيرانية، حيث تتشارك جميعها

<sup>37</sup> Al-Rahma Alia, Leadership in the Middle East (Sultanate of Oman), conference paper, November 2015, Research Gate Site, <https://goo.gl/srEC5p>

<sup>38</sup> Valeri Marc, Domesticating Local Elites. Sheikhs, Walis and State-Building Under Sultan Qaboos, in Regionalizing Oman, Steffen Wippel (ed), Springer, 2013.

<sup>39</sup> مارك فاليري، تقاوم الاضطرابات وتحديات الخلافة في عمان، 28 يناير/كانون الثاني 2015، <https://goo.gl/yUvxCR>

منظومة الحكم الملكية ذات المرجعية السنية، إلا سلطنة عمان التي تتبنى المدرسة الإباضية.

لعل التخوف التقليدي لدى القيادة العمانية من الهيمنة السعودية على قراراتها السيادية- خاصة أنها تقدم لها المساعدات المالية للإبقاء على أنظمة الرفاهية بالبحرين ومسقط، باعتبارها القوة الخليجية الأولى- دفعها إلى البحث عن حلول بديلة لتحقيق طموحاتها الإقليمية والمحافظه على تفرد الهوية السياسية دولياً، ومن ثم فقد كانت التوجهات البديلة، مثل الوساطة الدبلوماسية، تقدم لقوة صغرى مثل سلطنة عمان الفرصة لإعادة التموقع وإدارة الشأن الإقليمي مع بقية القوى المتنفذة بأدوات التدخل الناعم، أو ما يعرف بالتوازن العماني (Omanibalancing)، الذي يعكس مقاربة الاحتواء الاستراتيجي<sup>40</sup>، المتبعة من طرف القيادة العمانية، بمراوحتها بين ثلاثة حلفاء (السعودية/ وإيران/ وأمريكا) مهمين لاستقرارها السياسي، ولكنهم في الغالب في حالة صراع وتبادل للأدوار الإقليمية.

منذ وصوله إلى الحكم في 1970 بدأ السلطان قابوس الدفع بسلطنة عمان نحو المجال السياسي الإقليمي والدولي من خلال التركيز على ثقافة التفاوض والوساطة الدبلوماسية.

- دعمت سلطنة عمان القرار المصري بخصوص مسار السلام العربي-الإسرائيلي في 1973، ورفضت الانضمام إلى الشق المناهض بقيادة العراق، أو تصدت للضغوط العربية الداعية لقطع العلاقات الدبلوماسية مع القيادة المصرية (أنور السادات).

حافظت سلطنة عمان على علاقاتها الدبلوماسية مع إيران والعراق خلال سنوات الثمانينيات، واحتضنت العاصمة مسقط محادثات سرية لوقف إطلاق النار بين قيادات الدولتين. وتمسكت القيادة العمانية بعلاقاتها الدبلوماسية مع إيران على الرغم من ضغوط دول الجوار الخليجي، كما أنها واصلت مساعي التقريب وإعادة بناء علاقات الثقة بين الطرف الإيراني والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية. يبدو أن المشروع التوسعي الإيراني بالمنطقة منح سلطنة عمان دوراً إقليمياً متقدماً للحد من إمكانية عسكرة علاقات التصادم بين هذه القوى الدولية، خاصة أن هذه الأخيرة تضمن لإيران قنوات التواصل مع الخليج العربي وقت الأزمات<sup>41</sup>.

- كما قلنا سابقاً، يبدو أن سلطنة عمان الفاعل السياسي الأكثر تأثيراً في التوجهات الإيرانية، والقوى الصغرى التي تلتف الأجزاء بين الطرفين الإيراني وخصومه، كما حصل بخصوص البرنامج النووي؛ إذ استطاعت القيادة العمانية الدفع بالطرفين الإيراني والأمريكي نحو حل جذري في 2013 بعد أشهر من المفاوضات السرية بين قادة أمنيين ودبلوماسيين بالعاصمة مسقط، حيث أعلن عن نجاح تاريخي لجولة المفاوضات، وهو ما ساعد على فك العزلة الاقتصادية والدبلوماسية عن الحليف الإيراني وسبب إرباكاً

<sup>40</sup> جيفري مارتيني وآخرون، آفاق تعاون بلدان الخليج العربي، مؤسسة RAND، 2016. WWW.rand.org

<sup>41</sup> Valeri Marc, Oman's mediatory efforts in regional crisis, Norwegian Peacebuilding Resource Centre, March 2014.

لأمن دول الجوار الخليجي.

- كما سبق أن ذكرنا تتعامل سلطنة عمان مع تداعيات الأزمة الخليجية الأخيرة (2017) بحياد ، وتسعى لاسترجاع موقعها كوسيط استراتيجي إقليمي. وينظر إلى التعاون العماني القطري اقتصادياً وتجارياً على أنه انحياز ورفض مستتر لسياسات دول الجوار، ولكن يبدو أن التحركات الدبلوماسية الأخيرة بين الطرف السعودي ونظيره العماني، أو أيضاً زيارة وزير الخارجية المصري لمسقط، إلى جانب مراهنة الرئيس ترامب على الدور الحيوي للقيادة العمانية، قد جددت ثقة الأطراف المتنازعة بالوساطة الدبلوماسية لسلطنة عمان؛ بهدف تطويق تداعيات التصعيد أو التصادم داخل منطقة الخليج العربي. وتفسر صحيفة (العرب) هذه المشاركة الاستراتيجية للقيادة العمانية في التحليل التالي: «ويعتبر مراقبون أن مناقشة هذه الملفات مع عمان تمثل إدراكاً من قبل الرياض للدور الذي ما زال ممكناً لمسقط أن تلعبه لحل الأزمات التي يتعرض لها مجلس التعاون، وأن الرياض - كما أبو ظبي - ما زالتا تميزان رسمياً بين موقف عمان من الأزمة القطرية وموقفَي طهران وأنقرة، وأن السعودية والإمارات ما زالتا تعولان على البيت الخليجي الواحد كفضاء يحتضن كافة دول المجلس وكآلية فاعلة لحل النزاعات داخل المجلس، كما لوضع استراتيجيات واحدة في مواجهة التحديات والأخطار الخارجية التي يتعرض لها، وأن عمان ما زالت - ورغم الأزمة الحالية التي تهز أركان المجلس - تعتبر ركناً أصيلاً داخل البيت الخليجي الكبير»<sup>42</sup>. تروج القيادة العمانية لسرديات الاستثناء الإقليمي، على الرغم من أنها تعد من القوى الصغيرة مقارنة ببقية دول الجوار المتنافسة، خاصة السعودية، وقطر، وإيران، والإمارات، داخل كل من الخطاب والفعل السياسي، ليس فقط لتقوية مقومات الاعتزاز الوطني لدى الرأي العام، بل أيضاً لاستقطاب الاستثمارات الخارجية (مشاريع خاصة/ الحسابات البنكية)، والمعاملات التجارية، إلى جانب السياحة.

### النتائج والتوصيات

- لطالما روج السلطان قابوس لنمط ديمقراطي على القياس العماني، حيث أعلن مراراً في خطابه أنه ليس من الجيد استيراد نماذج حكم غير منسجمة مع خصوصيات الواقع العماني، بل الأهم السعي لترسيخ نموذج ديمقراطي محلي متناغم مع الثقافة المجتمعية والدين والهوية الوطنية، إلى جانب المتطلبات الخاصة للشعب.

- يستمد السلطان قابوس إشعاع منهجه السياسي دولياً من اعتماده لخيارات السياسة الخارجية ذات البعد الأخلاقي، التي ترسخ وتفضل سياسات التقارب بين الأطراف المتنازعة لضمان استدامة السلم على حدودها، وأيضاً لتعميق وتوسيع دائرة تحالفاتها دون الاضطرار إلى التضحية بالمصالح الاقتصادية

<sup>42</sup> صحيفة العرب، كيف ترى سلطنة عمان نفسها في عالم متغير وكيف يراها الإقليم، 6 فبراير/ شباط 2018،

<http://www.alarab.co.uk/>

article/%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%82/130531/manifest.html

أو السياسية للدولة<sup>43</sup>.

- تحرص القيادة العمانية في سياق انصوائها تحت مجلس التعاون الخليجي على عدم الامتثال الكامل للقرارات الجماعية، والموقف العربي المشترك، التي تتخذها بقية الأطراف في الغالب بإيعاز من المملكة العربية السعودية، الفاعل الإقليمي الأكثر فاعلية وهيمنة على مبادرات المجلس، إلى درجة تجميد أو تعطيل بعض المشاريع الاستراتيجية (توحيد العملة/ ومقاطعة قطر/ والملف الإيراني/ ومقترح الاتحاد الخليجي) التي من شأنها أن تعمق آليات التحالف والتكامل بين مختلف الأطراف، على الرغم من أنها في ذات الوقت ستزيد الجانب السعودي نفوذاً ووصاية على التوجهات العامة لدول الجوار، كما يرى العديد من صناع القرار العمانيين.

وتتمظهر علاقات الجفاء المتقاطعة بين المملكة السعودية وسلطنة عمان أيضاً في شكل تراشق إعلامي متبادل، مثل عدم استحسان القيادة العمانية لفكرة الاتحاد الخليجي، وتجاهل الملك سلمان زيارة عُمان على هامش زيارته لكل عواصم دول مجلس التعاون في 2016 قبيل انعقاد القمة الخليجية الطارئة بالبحرين.

واستمرت عمان في سياسات التحفظ على قرارات واتفاقات دول الجوار الخليجي عندما رفضت المشاركة في الحلف العربي الإسلامي ضد الإرهاب في البداية، وهو ما خلق نوعاً من الفجوة والإرباك لوحدة الموقف الخليجي دولياً، إلا أنها غيرت توجهاتها وأعلنت انضمامها لهذا الحلف العسكري بتاريخ ديسمبر/كانون الأول 2016 بعد مرور ما يقارب السنة على تفعيله (2015).

لعل هذه المتغيرات المتسارعة في منطقة الخليج ما بعد 2011، وعملية التحول الجذرية لدى بعض دولها إلى قوى فاعلة إقليمياً ومتدخلة في تحديد الملامح الكبرى لموازين القوى، يجعل من القيادة العمانية متوجسة من تراجع مكانتها كوسيط، إذا ما تطورت حالة التنافس على النفوذ، خاصة بين السعودية وإيران، إلى واقع حرب يضر مباشرة وبعمق بمصالحها ووجودها كقوة صديقة لكلا الطرفين.

- إن الحرب الأهلية المندلعة باليمن، إلى جانب التدخل الخليجي (عاصفة الحزم) للتصدي للحوثيين- حيث ترى القيادة السعودية والإماراتية أنهم يمثلون تهديداً للأمن القومي وامتداداً للنفوذ الإيراني- لم تشهد تدخلاً من الوسيط العماني الذي رفض المشاركة في هذه الخطوة العسكرية بالرغم من أن وجود خطر فوضى الاقتتال وانتشار التنظيمات الإرهابية بالقرب من حدودها يمثل تهديداً مباشراً لأمنها القومي.

- تتبنى القيادة العمانية- رغم تحولها أو اندفاعها نحو سياسة براغماتية- وتحافظ على إيديولوجيا

<sup>43</sup> Lefebvre, Jeffrey A., "Oman's Foreign Policy in the Twenty-First Century", Middle East Policy, Vol:17, No:1 (Spring 2010), pp. 99-114.

التواضع، التي يعدها الباحث في الإنثروبولوجيا فريدريك بارث (Frederik Barth) إحدى السمات المميزة للثقافة والهوية السياسية لصناع القرار بالسلطنة<sup>44</sup>، وفي السياق ذاته فإن الدور الإقليمي للقيادة العمانية، ونجاحاتها مثلاً في تقريب وجهات النظر بين الطرف الأمريكي والإيراني حول البرنامج النووي إثر ستة أشهر من المفاوضات السرية بمسقط، لا تُستثمر بشكل انتهازي لضمان المصالح القومية العمانية فقط. وفي هذا الصدد تذكر ردة فعل وزير الخارجية العماني، يوسف بن علوي، على الاهتمام الدولي والإعلامي بدور دولته في مفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني (2013) واصفاً إياه بالمبالغة<sup>45</sup>، مما يعكس سلوكاً سياسياً ورؤية واقعية براغماتية تحافظ على دالاتها الأخلاقية مثل التواضع، والثقة.. إلخ.

- تعاني سلطنة عمان صعوبات في السيطرة والحد من ظاهرة الاتجار بالبشر المرتبطة عضوياً بالهجرة غير الشرعية للعمالة الآسيوية خاصة، حيث تعد السلطنة أرض عبور إلى بقية دول الخليج. وقد أسست أول لجنة حقوق إنسان بتاريخ 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2008 للتقصي في التجاوزات الحاصلة.

- إن التغيرات السريعة في خريطة التحالفات في المنطقة العربية تربك الدبلوماسية العمانية، التي تعارضت مصالحها ومواقفها مع غالبية دول مجلس التعاون الخليجي، كما ظهر جلياً خلال الأزمة الدبلوماسية الخليجية الراهنة، أو رفضها المشاركة في التحالف الخليجي (عاصفة الحزم) ضد الحوثيين باليمن. يمكن القول إن مقاربة الحياد، أو عدم الخضوع لخيارات الأغلبية، تززع ثقة دول الجوار بالسلطنة، وتقلص من حضورها إقليمياً، خاصة أن مستقبل الاستقرار السياسي والأمن القومي في المنطقة مهدد. وفي ذات السياق، تتجاهل القيادة العمانية خطر التمدد الإيراني في منطقة الخليج، وتتجنب الانخراط في دائرة الصراعات أو التحالفات الخليجية ضد إيران، على الرغم من أنها تستمد في كثير من الأحيان قوتها واستقرارها من واقع انضوائها داخل مجلس التعاون الخليجي.

يمكن القول إن سياسة التفرّد ومخالفة التوجه السعودي، خاصة في إدارة الأزمات، التي تتبعها القيادة العمانية لا تعكس فقط الواقعية السياسية وعدم المجازفة بالدخول في صراعات تتجاوز قدراتها اللوجستية والإعلامية، بل أيضاً استحضاراً دائماً للرمزية التاريخية للسلطنة، بمعنى أن عمان قوة صغرى ما زالت تتمثل دورها الإقليمي وتضخمه على أساس مشروعية ماضيها الإمبراطوري وعراقه نظامها السياسي.

لعل سلطنة عمان تخشى في الغالب الهيمنة العربية-الخليجية على شؤونها الداخلية وخياراتها الدبلوماسية، لذلك تحرص على فك الارتباط مع قضايا العمق العربي عبر سياسة الاصطفاف، والاقتصار على أداء دور الطرف الثالث خلال عمليات التفاوض.

<sup>44</sup> Jeremy Jones, Oman's Quiet Diplomacy, Norwegian Institute of International Affairs, 2014.

<sup>45</sup> Jeremy Jones, Oman's Quiet Diplomacy, Norwegian Institute of International Affairs, 2014.



## الخلاصة

تراوح سلطنة عمان بين المحافظة على السيادة الوطنية والعمل على ترفيع مستويات الرفاهية للمجتمع، مع توجه واضح للقيادة العمانية نحو إعادة التموقع الإقليمي، حيث يبدو أن خيارات الوساطة الدبلوماسية وإدارة الأزمات الدولية بالتفاوض قد زادت من حاجة القوى الإقليمية والدولية إلى هذه القوة الصغيرة.

اعتمد بناء الدولة بالسلطنة على منظومة الحكم الأبوية، يمثل فيها السلطان قابوس الأب الحاكم الذي تختزل مفاهيم السيادة وصلاحيات السلطة بتنوعها وتشابكها في شخصه، رغم بعض مبادرات الإصلاح السياسي لفترة ما بعد 2011، التي لم ترق إلى انتظارات المحتجين أو مبادئ الديمقراطية. وتخضع السياسة الخارجية العمانية لتعليمات وتوصيات القيادة المركزية، ومن ثم فمن الصعب التنبؤ بالتوجهات الدبلوماسية للسلطنة.

تساهم كاريزما السلطان قابوس، والحنكة التي يتمتع بها، في إدارة الشأن الخارجي بما يضمن استقرار الأمن القومي للدولة ومصالحها العليا، في زيادة شعبيته والاطمئنان الشعبي على السيادة الوطنية، بالإضافة إلى التموقع إقليمياً كقوة محايدة أو وسيطة، ودولياً كقوة حليفة وذات حضور رئيسي في إدارة الأزمات.

## المراجع

- أحمد الإسماعيلي، التعددية الإثنية واللغوية والدينية في عمان وعلاقتها بالاستقرار السياسي، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، 2015.
- جيفري مارتيني وآخرون، آفاق تعاون بلدان الخليج العربي، مؤسسة RAND. 2016. WWW.rand.org
- عماد عبد الهادي، هل انتهت الأزمة بين عمان والإمارات؟ مركز الجزيرة للدراسات، 6 مارس/آذار 2011. 6SmkMT/https://goo.gl.2011
- مارك فاليري، تقاوم الاضطرابات وتحديات الخلافة في عمان، 28 يناير/كانون الثاني 2015، https://goo.gl/yUvxCR
- ميرفت عوف، لماذا قد تريد الإمارات إشعال الساحة العمانية الآن؟ موقع ساسة بوست، 23 ديسمبر/كانون الأول 2017. https://goo.gl/Q16VpR
- Funsch Linda Pappas, Oman Reborn: Balancing Tradition and Modernization, Palgrave, first edition 2015.
- Ghubash, H. Oman: The Islamic democratic tradition. London/New York: Routledge (2006).
- Jeremy Jones, Oman's Quiet Diplomacy, Norwegian Institute of International Affairs, 2014.
- Kechichian, Joseph A., Oman and the World: The Emergence of an Independent Foreign Policy, Santa Monica, RAND,1995.
- Katzman, Kenneth, The Persian Gulf States: Post-War Issues, New York, Novinka Books, 2004.
- Lefebvre, Jeffrey A. "Oman's Foreign Policy in the Twenty-First Century", Middle East Policy, Vol:17, No:1 (Spring 2010), pp. 114-99.
- Ladwig III, Walter C., "Supporting Allies in Counterinsurgency: Britain and the Dhofar Rebellion", Small Wars & Insurgencies, Vol. 19, No. 1, March 2008, pp. 68-62.
- Rabi, U. (2005). Oman's foreign policy: The art of keeping all channels of communication open. Ori Phillips Sarah & Hunt Jennifer, 'Without Sultan Qaboos, We Would Be Yemen': The Renaissance Narrative and The Political Settlement In Oman, Journal of International Development, John Wiley & Sons Ltd, 660-29,2017,645ent, 564-549 ,(4)46.
- Steffen Wippel (ed) , Regionalizing Oman, Springer, 2013.
- Valeri, M. (2003). Réveil laborieux pour l'Etat-Qabous: Identité nationale et légitimité politique dans l'Oman d'aujourd'hui. Maghreb-Machrek, 58-37 ,177.
- Valeri, M. (2005). Le sultanat d'Oman en quête d'un second souffle: Un régime aux prises avec la nécessaire diversification de son économie et l'émergence de revendications identitaires. Les Etudes du CERI 122. Paris: CERI.
- Valeri, Marc, Le sultanat d'Oman: Une révolution en trompe-l'œil. Paris: Karthala,

2007.

- Valeri Marc, Oman's mediatory efforts in regional crisis, Norwegian Peacebuilding Resource Centre, March 2014.
- Owtram, F.. A modern history of Oman: Formation of the state since 1920. London/ New York: I.B. Tauris (2004).
- Kristian Coates Ulrichsen, The Political Economy of Arab Gulf States, The James A Baker Institute for Public Policy, 2015.
- Bertelsmann Stiftung Transformation Index (BTI) 2016, Oman Country Report, Gutersloh: Bertelsmann Stiftung, 2016 <http://www.bti-project.org>
- Pauceanu Alexandrina Maria, Foreign Investment Promotion Analysis in Sultanate of Oman: The Case of Dhofar Governorate, International Journal of Economics and Financial Issues, 2016 ,401-392 ,(2) 6.



## مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات Strategic Fiker Center for Studies

مركز مستقل غير ربحي، يُعدّ الأبحاث العلمية والمستقبلية، ويساهم في صناعة الوعي وتعزيزه وإشاعته من خلال إقامة الفعاليات والندوات ونشرها عبر تكنولوجيا الاتصال، إسهاماً منه في صناعة الوعي وتعزيزه وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم

### الرسالة

المساهمة في رفع مستوى الوعي الفكري، وتنمية التفكير الاستراتيجي في المجتمعات العربية

### الأهداف

الإسهام في نشر الوعي الثقافي.

قياس الرأي العام إقليمياً ودولياً تجاه قضايا محددة.

التأصيل العلمي للقضايا السياسية المستجدة.

مواكبة المتغيرات العالمية والعربية، من خلال إعداد الأبحاث وتقديم الاستشارات.

### الوسائل

إعداد الدراسات والأبحاث والاستشارات والتقارير وفق منهجية علمية.

التواصل والتنسيق مع المراكز والمؤسسات البحثية العربية والعالمية.

تناول قضايا التيارات الفكرية المتنوعة بما يؤصل لضروريات التعايش السلمي، والمشاركة الفاعلة.

إقامة المؤتمرات والندوات الفكرية وحلقات النقاش.

رعاية الشباب الباحثين المتميزين.

### مجالات العمل

تتنوع مجالات العمل في المركز وتشمل ما يلي:

## 1. الأبحاث والدراسات:

حيث يقوم المركز على إعداد الدراسات والأبحاث وفق المنهجية العلمية في مجالات تخصص المركز، وهي:

- الدراسات السياسية.

- الدراسات المتخصصة في التيارات الإسلامية والفكرية.

-الدراسات الحضارية والتنمية.

- دراسات الفكر الإسلامي.

## 2. الاستشارات وقياس الرأي:

يسعى المركز لتقديم الاستشارات والحلول في مجالات اهتمام المركز للجهات الرسمية والأهلية، وذلك

من خلال قياس الرأي العام تجاه القضايا الفكرية والأحداث السياسية والاجتماعية، بالتعاون مع كادر علمي

مُحترف ومُتعدّد المهارات.

## 3. النشر:

يسهم المركز في نشر الدراسات والأبحاث عبر وسائل النشر المتنوعة.

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات  
Strategic Fiker Center for Studies

   fikercenter

+90 535 320 46 03  
+90 212 7077 79

info@fikercenter.com  
publish@fikercenter.com

